

جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
رئاسة الجامعة المستنصرية  
كلية الآداب/ قسم اللغة العربية  
الدراسات العليا

# ظَاهِرَةُ التُّعَارُضِ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ

أَطْرُوحَةٌ قَدَّمَهَا الطَّالِبُ

رياض عبود إهوين الحسيني

إلى مجلس كلية الآداب - الجامعة المستنصرية  
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية  
وآدابها/ لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

صاحب جعفر أبو جناح

تشرين الثاني ٢٠١٠م

بغداد

ذو الحجة ١٤٣١هـ

فلا شك في أنّ العلوم والمعارف قد تتلاقح فكرياً فيما بينها بقدر ما تحتاج إليه لخدمة ديمومتها ولتطور نظامها المنهجي. ولعلّ هذا ما يُفسر التشابه الشكلي والتقارب المنهجي في عملية الاستدلال بين علم أصول الفقه الإسلامي وعلم أصول النحو العربيّ، فكلا العلمين مستنبط من مسموعٍ مع الفرق بين ما نصه قطعي وما نصه ظني.

وكان من آثار هذا التداخل بين أصول العلمين أنّ استعار علماء العربية ولاسيما الذين كتبوا في أصول النحو بعض المباحث الأصولية من فقه الشريعة الغراء بما يلائم منهجهم ومادتهم في وضع الأحكام النحوية واستنباطها.

ومن هذه المباحث التي اقتبسوها مبحث (تعارض الأدلة الشرعية) فدرسوه دراسة منهجيةً معمقةً، ثم أخذوا يطبقونه على بحوثهم ودراساتهم النحوية بعد أن صبغوه بصبغة صناعتهم بأخذ الأمثلة من مسائل علم العربية حتّى أضحى عندهم اتجاهاً تأليفياً مستقلاً.

فالتعارض إذن من مصطلحات علم أصول الفقه والمراد به عند أهل هذا الفن تقابل الدليلين المتخالفين في الحكم الشرعي بحيث ينقض أحدهما مقتضى ما يثبت الآخر، والمراد بالأدلة هنا تلك الضوابط المنهجية التي وضعها الأصوليون ليلتزموا بها عند النظر في النصوص الدينية سواء أكانت سماعاً كالكتاب والسنة أم قياساً أو غير ذلك ممّا يستعمل في استنباط الحكم الشرعي.

ولا يخرج معنى (تعارض الأدلة) عند النحويين والأصوليين منهم عن هذا المفهوم الاصطلاحي، ويندرج تحت مفهوم مصطلح التعارض الذي رده علماء الفقه ألفاظ أخرى شاعت في ميادين علمية مختلفة كعلم الكلم والمنطق والفلسفة من قبيل (التدافع، التجاذب، التناظر، التضاد، التناقض)، لأنّ التعارض بمعناه الأعم يُغطي هذه التسميات.

ولا ريب في أنّ استعمال تلك التسميات في الفكر النحوي القديم بدلالة مفهوم التعارض، فضلاً عما تضمنه مصطلح التعارض نفسه من دلالات نحوية اصطلاحية مختلفة ما جعله خاضعاً لظاهرة المشترك اللفظي أمر يؤدي إلى الاضطراب والخلط.

ومن هنا تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع من الناحيتين العلمية والعملية بأن وضع حداً فاصلاً لكل هذه الدلالات مشيراً إلى الدلالة التي أولاها البحث عنايته في تأسيس النماذج التطبيقية التي اعتمدها هذا أولاً، وثانياً حدد العلاقة التي تربط مصطلح التعارض بمفاهيم تلك التسميات تحديداً دقيقاً من حيث علاقة التكافؤ الدلالي، أو علاقة الترادف على ما سنراه في هذه الأطروحة وفصولها، وهو الأمر اللازم لكل دراسة؛ لأنّ من نتائج إهمال هذين الأمرين أنّ كثيراً من

الدّراسات: "لم تعط المصطلحات حقها من البحث في أناة وتلطف، وانسأقت وراء المدلولات الشائعة الواهمة، فإذا بها تكاد تكون حقائق مسلمة وليس لها - في الواقع- أساس"<sup>(١)</sup>.

لقد جاءت رغبتي عاملاً فعلاً في أسباب اختيار هذا الموضوع، وقد أعان توافر هذه الرغبة أسباب أخرى تتعلق بهذه الظاهرة هي:

١. إنني في أثناء إعداد رسالتي للماجستير لفت نظري كثرة تردد مصطلح (التّعارض) على السنة النحويين في سياق تحليلهم الأحكام النحوية، فتمنيت أن أدرس هذا المصطلح لأقف على ماهيته وحقيقته من خلال معرفة ملامح نشأته وأسباب وجوده بوصفه ظاهرة نحوية.

٢. إنّها من الظواهر التي ساعدت في إنماء العربية وإسباغ مسحة من التجدد عليها، لأنّها تكشف إلى حد كبير أبعاد التفكير النّحوي، فمن خلالها نتعرف على قدرات النحويين العقلية وكيفية معارضة بعضهم بعضاً حتى لو كان النّحوي علماً بارزاً من أعلام النحو العربي كسيبويه والمبرد.

٣. على الرغم من كون التعارض ظاهرة نحوية بارزة في الدرس النّحوي والأصولي منه، لم تمتد إليها يد أحد من قبل في دراسةٍ مستقلةٍ في حدود علمي المتواضع إلاّ بعض المباحث الصغيرة التي تفرقت في تضاعيف بعض الدراسات الجامعية التي عنيت بأصول النحو لكنها لم تتمحض لدراسة هذا الموضوع على هذا النحو من التنظير والتطبيق الذي ورد في هذه الأطروحة؛ لذا أحببت أن أفي هذه الفكرة حقها من الدراسة بجمع دقائقها وصورها المختلفة.

وبعد أن وقر في نفسي اختيار الموضوع مباركاً بموافقة أساتذتي الأكارم في اللجنة العلمية في قسم اللغة العربية عقدت العزم - متوكلاً على الله تعالى - على جمع مادة البحث وبعد الانتهاء أنعمت النظر فيها طويلاً ورأيت تقسيمها على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع.

أمّا المقدّمة، فتناولت فيها سبب اختياري هذا الموضوع دون غيره، والأفكار العامة التي يعرض لها كلّ فصل، ثمّ بدأت الدراسة بتمهيد جعلته في قسمين: استعرضت في الأول منهما آراء اللغويين القدامى في معنى لفظ التعارض، ثمّ تطرقت إلى مفهومه في اصطلاح علمي أصول الفقه والنحو، ولما لم أجد له حدّاً عند النحويين حاولت أن أضع تعريفاً لمفهوم التعارض بوصفه اصطلاحاً نحوياً تستند إليه الدّراسة. وأوضحت في القسم الثاني أركان التّعارض النحوي وشروطه.

وتولى الفصل الأول دراسة مصطلح التّعارض في التفكير النحوي، فجاء على أربعة مباحث، عالجت في الأول تعبيرات النحاة عن ظاهرة التعارض، وقد جعلته في مطلبين صغيرين الأول حمل عنوان النحاة الذين صرحوا بمصطلح التّعارض، وتحدثت في الآخر عن ألفاظهم الدّالة عليه. ووسمت المبحث الثاني بـ(المصطلحات التي تدور في فلك التّعارض) وقد أدرجت تحته أربعة

(١) أصول التفكير النحوي: ١٧

مصطلحات تغاير لفظها مع مصطلح التّعارض لكنها تطابقت معه في الدلالة والمضمون والهدف تمام المطابقة، وختمتُ المبحث ببعض الملاحظ المهمة والدقيقة التي تمثل مرتكزاً أساسياً للبحث عامة. ثم جاء المبحث الثالث تحت عنوان (مرادفات مصطلح التّعارض) استعرضتُ فيه الألفاظ التي استعملها النحويون للتعبير عن مفهومٍ اصطلاحي لظاهرة التّعارض استناداً إلى مسوغات بدت بيّنةً في مدوناتهم النحوية أوضحنها في محله من البحث، وتناولت في المبحث الرابع التعدد الدلالي لمصطلح التّعارض والمعايير التي استند إليها النحويون في التصريح به، وقد جمعت كلامي حول هاتين القضيتين في مطلبين مستقلين.

وقام الفصل الثاني بتفصيل المسارات التي جرت عليها ظاهرة التّعارض في الدرس النحوي بوصفها مفهوماً وفكرة منهجية لذا اصطلحتُ على تسميته بـ(ظاهرة التّعارض النحوي ملامحها وتأصيلها وأسبابها) وقد ضمّ هذا الفصل أربعة مباحث كشفت - في مجموعها - عن وضع تصور عام لها. تناولت في المبحث الأول نشأتها عند أوائل النّحاة ولأسيما الحضرمي والثّقفي، وخصصت المبحث الثاني بنضجها وتطورها جاعلاً من كتاب سيبويه ومقتضب المبرد محوراً في بيان طبيعتها لما يمثلانه من خصوصية نحوية أكثر من غيرهما. وعالجتُ في المبحث الثالث تنظير النحويين الأصوليين لها وأثرهم في رسم حدودها وضبط صورها وأقسامها، ودرست في المبحث الرابع الأسباب والمؤثرات التي كمنّت وراء حدوث هذه الظاهرة إذ استلهمتها من معطيات نظر القدامى والمحدثين.

واختصّ الفصل الثالث بالدراسة التطبيقية، وقد اشتمل على مبحثين كبيرين ضمّ كلُّ واحدٍ منهما ثلاثة مطالب، تناولت في المبحث الأول تعارض الدليلين المتماثلين نوعاً والمتساويين قوةً كتعارض الدليلين السماعيين أو القياسيين أو الاستصحابيين، أمّا المبحث الثاني فخصصته بتعارض الدليلين المتغايرين نوعاً وقوةً كتعارض دليل القياس النحوي مع الدليل القرآني أو الدليل الشعري. ثم أعقبْتُ الفصول الثلاثة بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أبرز النتائج التي توصلتُ إليها مع قائمة المصادر والمراجع.

ولما كان لكلِّ دراسةٍ علميةٍ منهجٍ محدد في الطرح والمعالجة تبنى البحثُ في عرض مادته وترتيبها منهجاً يقوم على الاستقراء والتصنيف ثمّ التحليل والاستنتاج؛ إلّا الفصل التطبيقي منه فلم اسلك فيه منهج الاستقراء والإحصاء؛ وإنّما اكتفيت لبيان فكرة تعارض الأدلة النحوية ببعض النماذج التطبيقية من الشواهد النحوية التي عكستُ أنماط التّعارض وصوره، لأنّ القيام بالمسح الإحصائي لأمثلة التّعارض في النحو أمر لا ينهض به باحث واحد، ولأنّ الدّراسة لم تكن غايتها الوقوف عند الأمثلة كلها، على أن منهجي في معالجة مسائل هذا الفصل يقوم على تحديد تسمية المسألة المدروسة، ثم تفصيل القول فيها عن طريق عرض الدليلين المتعارضين بصورة التّقابل مصطلحاً على الأول منها بالدليل المستدلّ، وعلى الآخر بالدليل المعارض وبعد ذلك أذكر إجابة

المستدل عن معارضة الخصم لدليله، وفي هذه الحالة يغدو المستدل معارضاً بعد أن كان مستدلاً، ثم أعمد إلى مناقشة كلا الدليلين لأصل إلى مخرجٍ توجيهي أدفع به التعارض ما أمكنني ذلك، وهذا المخرج إما أن يكون بالجمع بين الدليلين أو بالترجيح لأحدهما، أو بإسقاط كليهما معتمداً في ذلك كله على أسس علمية.

والباحث رجع إلى مصادر متعددة ومراجع متنوعة المشارب مدته بعلمٍ وافر في استخراج المصطلح وما يتصل به من مفاهيم أخرى وساعدته في تكوين البناء النظري والتطبيقي للظاهرة، وهذه المظان تجمع بين كتب المتقدمين والمتأخرين والمحدثين ككتب أصول الفقه واللغة وكتب النحو ومعاني القرآن وإعرابه وكتب التراجم والمصطلحات.

وفي الحق أن دراسة موضوع التعارض لم يخل من صعوبات متعددة

لعل أبرزها اتساع المدة الزمنية التي حُدد فيها البحث، يزداد على ذلك أن حديث النّحاة عن التعارض بوصفه ظاهرةً نحويةً جاء متفرقاً في مواضع، ومنتاثراً في الأجزاء في الأبواب النحوية، الأمر الذي فرض عليّ قراءة أكبر قدر من كتب التراث النحوي القديم قراءةً كاملةً بدءاً من سيبويه حتّى السيوطي؛ لإخراج فكرة التعارض مفهوماً ومصطلحاً وأمثلة إخراجاً يتسم إلى حدّ ما بالشمول والتنظيم، وليس بخاف أن هذا الأمر قد تطلب وقتاً طويلاً ومجهوداً شاقاً للقيام به.

رياض عبود اهوين الحسيني

٢ ذو الحجة ١٤٣١ هـ

بغداد